

الإجراءات الواجب اتخاذها لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية الحالية

د. حاكمي بوحفص

جامعة وهران

dr-bouhafis@hotmail.fr

أ. رقرق عبد القادر

جامعة وهران

rek.abdelkader@gmail.com

ملخص:

إن نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، يتطلب اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه الإجراءات: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والعمل على تشجيع خلق المزيد منها، نظرا لما لهذه الأخيرة من دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال توفيرها لمناصب الشغل وتنويع الاقتصاد الوطني وذلك لإيجاد بدائل للاقتصاد الريعي. الكلمات الدالة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، التنافسية، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

Résumé: « Le succès de l'accord de partenariat entre l'Algérie et l'Union européenne et d'adhérer à l'organisation Mondiale du Commerce (OMC), nécessite l'adoption d'un ensemble des politiques et procédures associées à cette contribuent à créer un climat d'investissement qui permettrait de corriger les déséquilibres structurels subis par l'économie nationale, et entre ces actions : mise à niveau des PME et d'encourager la création de plusieurs d'entre eux, à cause de celui-ci de jouer un rôle actif dans le processus de développement économique, au niveau micro (organisation) ou au niveau macro, et ce en offrant des emplois et de diversifier l'économie nationale et de trouver des alternatives pour le carburant.

Les mots clés: PME, la mise à niveau, la compétitivité, l'accord d'association avec l'union européenne.

التقديم :

تتناول هذه الدراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها تكتسي أهمية بالغة في معظم دول العالم المتقدمة منها و النامية و هذا في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية ، نظرا لمزاياها المتعددة كقلة حاجاتها لرؤوس الأموال و مرونتها و قدرتها على توفير فرص العمل، كما يمكنها أن تساعد المؤسسات الكبرى في تحسين أدائها، خاصة و أن نشاطها يمكن أن يشمل كل المجالات الإنتاجية و الخدماتية تقليدية كانت أو حديثة.

كما أنه يعتبر قطاعا هاما في الاقتصاد الجزائري، إذا أنه يساهم بنسبة 75 بالمائة من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، ورغم ذلك مازال قطاعا هشاً يعاني العديد من المشاكل و الصعوبات التي تعيقه على أداء الأهداف المنتظرة منه، مما يطرح ضرورة تأهيله.

الإشكالية : لمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية التالية :**السؤال الرئيسي:**

ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل المتغيرات العالمية الحالية ؟

الأسئلة الفرعية:

- لماذا الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛
- ما هي المشاكل و العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في التشغيل و التصدير؛
- ما هي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لبلوغ هدفي التشغيل و التصدير؛

الفرضيات :

لمعالجة الموضوع تعتمد الدراسة علي الفرضية الآتية :

- أن ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر من أهم متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في الوقت الحالي

الهدف من الدراسة :

تعتمد الدراسة علي تحقيق الأهداف الآتية :

- معرفة الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة معضلة البطالة خاصة في ظل استخدام المؤسسات الكبيرة لتكنولوجيا قليلة العمالة من جهة، و إيجاد بدائل للمحروقات من جهة أخرى؛
- تقصي المشاكل و العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة؛

– الإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؛

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة من حيث المنهج علي المنهج التحليلي و المنهج الوصفي ، وقد قسمت الدراسة إلي :
جانب نظري نتناول فيه أهم الجوانب النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وصف الظاهرة
وجانب تطبيقي نتناول فيه دراسة تحليلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الجانب الأول مع اعتماد في جمع
البيانات و المعلومات من عينة الدراسة، بإعداد استبيان موجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي استفادت من برامج
التأهيل الموجودة على مستوى ولاية وهران كحالة للدراسة .

الدراسات السابقة : هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نذكر منها:

1- دراسة قوريس نصيرة (2006) "آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " ، تهدف الدراسة في
إلقاء الضوء على عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التطرق إلى العناصر التالية: مفهوم أهداف
إجراءات و برامج التأهيل، و توصلت الدراسة إلى أن النتائج المتحصل عليها تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي وذلك
لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك كالشروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من برامج التأهيل، آجال تكوين
الملفات والتي تبدو أنها طويلة، خاصة فيما يتعلق استخراج الوثائق الإدارية والمصرفية كالشهادات المصرفية؛
2- دراسة سليمة غدير أحمد (2011): "تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا " ،
تطرقت هذه الدراسة إلى التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و انحصرت الدراسة
في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة الجزائرية المستهدفة من قبل برنامج ED/PME و التي تشغل من
20 عامل فأكثر، كما تطرقت إلى موضوع التنافسية و التي تم حصرها في بعض التعريفات والأهداف وكذا الشروط، كما
توصلت الدراسة إلى أن المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذا الانفتاح الاقتصادي الجديد
الذي تعرفه الجزائر إثر الشراكة الأورو-جزائرية والانضمام المرتقب لها للمنظمة العالمية للتجارة الدافع وراء تبنيها لبرنامج
التأهيل؛

3- اشرف محمد دوابة 2006 "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، بحث منشور بمجلة
الإدارية أكاديمية السادات القاهرة حيث أكدت الدراسة أن مصادر التمويل ثلاث أنواع التمويل الرسمي والغير رسمي والتمويل
شبه الرسمي ، كما أكدت الدراسة على أن البيئة العربية في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت تعاني من
تضارب التشريعات ومن الاهتمام بالمؤسسات الكبيرة علي حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعتبر التمويل احد
المعوقات الرئيسية للاستمرار ها؛

مجتمع الدراسة وعينتها:

خصّصت هذه الدراسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في ولاية وهران والتي استفادت من برنامج التأهيل المسطر من السلطات العمومية (برنامج الاندماج لتحسن التنافسية الصناعية وتدعيم هيكلية المؤسسات، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج GTZ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج ميديا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر).

أ. الجانب النظري: دراسة نظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

من أجل ضبط تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع إطار تشريعي ينظمها عمدت السلطات العمومية في الجزائر إلى وضع قانون خاص بها، وهو القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و يمكن تلخيص تعريف المشروع الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم 1 : معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر :

الصف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مج الميزانية السنوي
مؤسسة مصغرة micro entreprise	9-1	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة petite entreprise	49-10	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة moyenne entreprise	250-50	200 مليون-2 مليار دج	100 مليون-500 مليون دج

المصدر : القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر 2001 ص 8-9.

2. الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لازال هذا القطاع يجلب اهتمام الحكومات والهيئات الدولية وحتى الشباب الراغبين في تكوين مؤسسات خاصة

في الجزائر و يجد هذا الاهتمام مبرره في ما يلي:

- سرعة الاستجابة لحاجات السوق وتتميز بأنها سريعة الانتشار بقدرتها علي تجديد مواردها؛
- تتميز بمرونتها اتجاه تغيرات المحيط و يتم إنشاءها وإعادة تأهيلها بسرعة؛
- تتميز ببساطة تنظيمها وسهولة إدارتها وقيادتها وبالتالي وضوح أهدافها وبساطة سياساتها؛
- الارتباط الوثيق بالعملاء والتعرف علي احتياجاتهم والعمل علي تحقيقها وهو سر نجاحها؛
- تتميز بزيادة قدرتها علي الابتكار بما يحقق رضا الزبائن؛
- تتميز بتوفير الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفعالية بدرجة اكبر من المؤسسات الكبيرة؛
- القدرة علي الأداء والانجاز في وقت قصير نسبيا. مما يجعل مراقبتها وتسييرها عملية سهلة؛

- تدعم بناء القدرات الإنتاجية الشاملة بحيث تساعد علي استيعاب الموارد الإنتاجية علي كافة المستويات الاقتصادية، وتنتشر في مناطق جغرافية أوسع من المؤسسات الكبيرة وتدعم وتطور روح المبادرة؛
- تساعد علي خلق روابط أمامية وخلفية بين الزراعة والصناعة و بالتالي خلق الأساس الذي يقوم عليه أي اقتصاد مرن؛
- أما وجه الاهتمام بهذا القطاع علي المستوى العالمي فيتجلى من خلال أنها تمثل أكثر من 90 بالمائة من المؤسسات في العالم، و 99 بالمائة من عدد المؤسسات في أمريكا وتمثل 99,7 بالمائة من المؤسسات في اليابان و 92 بالمائة في الدول المغاربية و تساهم بأكثر من 50 بالمائة في قوة العمل في العالم كما تمثل 53 بالمائة من قوة العمل في أمريكا و تساهم 72,7 بالمائة في العمالة في اليابان، وتساهم بأكثر من 45 بالمائة من الدخل القومي لكثير من الدول في العالم 48 في المائة في الناتج في أمريكا، ونحو 80 بالمائة في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص تشكل 37 بالمائة من القيمة المضافة في الدول المغاربية)، ويشكل القطاع نسبة 25 إلى 35 بالمائة من حجم الصادرات العالمية للمواد المصنعة، وتصل في الصين إلي نسبة 60 بالمائة من حجم الكلي الصادرات، وفي بعض البلدان المرتفعة الدخل وبعض البلدان متوسطة الدخل تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف الناتج القومي، وفي 30 بلد مرتفع الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) تمثل أكثر من ثلثي العمالة الرسمية، وعلي الرغم من الاهتمام المتزايد بأهمية هذا القطاع محليا ودوليا، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومعوقات كثيرة تسعى العديد من الهيئات التغلب عليها ومعالجتها منها:
 - صعوبات تتعلق بصغر الحجم يمنعها من الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبيرة ، ويؤدي افتقارها إلي الحجم المثالي إلي انخفاض قدرتها علي النفاذ إلي الأسواق واكتساب المهارات والحصول علي رأس المال اللازم لتمويل نشاطها (الحصول علي المدخلات، الائتمان، العمالة، البنية المعلوماتية والتكنولوجية)؛
 - صعوبات تتعلق بتحيز السياسات الحكومية خاصة في البلدان النامية لصالح المؤسسات الكبيرة؛
 - صعوبات التمويل وعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي توفير الضمانات التقليدية الكافية التي يشترطها عادة الجهاز المصرفي، إضافة إلي مسائل أخرى مرتبطة بالتمويل مثل ارتفاع كلفة رأس المال بسبب الاقتراض؛
 - زيادة علي افتقار أصحابها إلي الخبرة والدراية الكافية حول التسيير و كفاءات الدخول إلي الأسواق؛
 - البيروقراطية والعوامل الإدارية المعيقة؛
- ولذلك فان تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل تحديا رئيسيا وصعبا، حيث يواجه عادة قيودا شديدة معيقة لنموه بدرجة اكبر مما تواجهه المؤسسات الكبرى.

3. تعريف التأهيل :

يمكن تعريف التأهيل بأنه مجموعة من البرامج التي تفرض مؤخرا من طرف منظمات دولية (ONUDI) على البلدان النامية أو السائرة في طريق النمو لتسهيل إدماجها في الاقتصاد الدولي الجديد المتميز بنظام العولمة ،هدف هذه البرامج هو الإتيان

بتغيرات تخص الجودة على مستوى المؤسسة في الميادين التالية : التسويق ، التسيير ، العامل التقني ، الموارد البشرية... ، يخلص مفهوم التأهيل إلى مسعى تأمل البلدان النامية الوصول إليه بشكل يسمح لمنتجاتها بأن تصبح تنافسية قادرة على مواجهة المنتجات الخارجية.

4. عناصر التأهيل : تتمثل عناصر التأهيل التي تعرض على المؤسسة في : المناجمنت، العنصر البشري، العنصر التقني و التسويق.

1- إدارة الأعمال (Management) :

المؤسسة في الوقت الحالي و عبر محيطها المعقد و لتأمين بقاءها، عليها أن تكون من جهة تنافسية و من جهة أخرى أن تتأقلم مع محيطها الذي يتغير باستمرار و المناجمنت يعتبر عنصر أساسي لبقاء المؤسسة. P.Druker يعرف المناجمنت بأنه "عبارة عن أدوار ، هو اختصاص، و لكن هو كذلك أشخاص، كل نجاح للمناجمنت يقابله نجاح للمسير، و كل إخفاق معناه إخفاق المسير، الرؤية و المثابرة و نجاح التسيير يحدد ما إذا كانت المؤسسة بحالة جيدة أو العكس".¹

2- العنصر البشري :

العنصر البشري يكتسي أهمية كبرى في نمو المؤسسة، مسير أمريكي يقول : "إذا أعطوني فرصة الاختيار بين خسارة التجهيزات التي أمتلكها، كل زبائني و كل العمال، سأختار بدون تردد الحفاظ على الطاقة البشرية ما يمكنني استعادة الكل".² هذه الدلائل تظهر أهمية العنصر البشري في المؤسسة، فالموارد البشرية تعتبر المحركات التي تحقق التسيير الجيد للوظائف الأخرى في المؤسسة.

3- العنصر التقني :

أدركت المؤسسات أن المنتجات الجديدة التي تتمتع بتكنولوجيا عالية تمكنهم من إشباع رغبة زبائنهم، لدى يجب عليها اعتماد قدرتها على مواكبة الاحتياجات المتغيرة. Porter قدم نموذجا إستراتيجية تتم على أساس : " نجاح الشركة يعتمد على قدرتها على تلبية احتياجات زبائنهم"³، هذا الذي يتعين على المؤسسات لتحسين قدرتها على الابتكار من أجل زيادة الإنتاجية.

1 DJENNANE H. (2003) : « La mise à niveau des entreprises algériennes en perspectives de l'adhésion de l'Algérie à l'OMC et à l'UE sur la période 2000-2003 : à la lumière de l'expérience tunisienne » ; mémoire de magister en science commerciale université d'Oran 2002-2003 ; P44.1

² Djennane H. (2003) : Op. Cit. P52.

³ BENDAOU M. (1995), « la promotion de l'innovation technologique », in « innovation industrielle et marketing », document du ministère de la restructuration industrielle et de la participation, OPU, Alger, Décembre, P49.

4- التسويق :

يعرف التسويق بأنه آلية أو طريقة اقتصادية و اجتماعية يتم بموجبها إشباع حاجيات الشخص أو المجتمع أو التوصل إلى ما يرغب فيه المستهلك.⁴

كما يقصد بالتسويق كذلك عملية التخطيط والتنفيذ لتطوير وتسعير وتوزيع وترويج السلع والخدمات والأفكار وذلك بهدف خلق عملية التبادل التي تؤدي إلى إشباع حاجات وأهداف الفرد والمنظمة.

ب. الجانب التطبيقي : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1. دراسة تطبيقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

- التطور الزمني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

تم تقسيم تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى ثلاثة مراحل كون أن هذا القطاع عرف تغييرات في سنتي 1982 و 1988:⁵

المرحلة الأولى: (1963-1981)

عرفت هذه المرحلة تنظيمًا ارتكز على تحديد توسع و تطور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الخاصة، مع إقامة عدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاضعة للقانون العام على مستوى الجماعات المحلية، و قد اقتصت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصناعات التحويلية لبعض المواد خاصة الاستهلاكية، و حظيت هذه المؤسسات بأهمية و مكانة ثانوية، إذ انحصر دورها على تلبية بعض احتياجات المؤسسات الكبيرة، فالقطاع الخاص أو المؤسسات الخاصة كانت تمثل إلا المؤسسات العائلية ذو ملكية خاصة أو حرفية.

باعتقاد السلطات العمومية على مبادئ الاقتصاد الموجه و التي تعتمد على القطاع العام بصفة أساسية فقد تم تهميش دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي و اعتمدت السلطات العمومية على الاستثمارات العمومية لبناء قاعدة صناعية و لم يكن للقطاع الخاص دورًا بارزًا رغم التطورات التي شهدتها التشريعات الخاصة بالاستثمار الخاصة لقانون 1966.⁶

المرحلة الثانية: (1982-1987)

حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.⁷

⁴KOTLER P. et Dubois B. « Marketing Management », Pearson Education France 12^{ème} édition, P38.

⁵بوهزة محمد و ا. بن يعقوب الطاهر " تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر : حالة المشروعات المحلية (سطيف)" منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي جامعة فرحات عباس سطيف ص 236.

⁶قانون الاستثمارات لسنة 1966 أمر رقم 66-248

⁷HAMEL B. (juin 1983) : « La Petite et Moyenne Industrie en Algérie : Quelques données et réflexions à partir d'un séminaire nationale », des données recueillies à partir de la communication du ministère de l'intérieur au séminaire sur la PME, club des pins Alger 11-13/04/1983. P10.

و نستطيع اعتبار سنة 1982 بداية مرحلة جديدة في الجزائر تجسد فيها الاهتمام الحقيقي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث لم يتجاوز عددها منذ الاستقلال إلى غاية بداية هذه المرحلة إلى 12000 مؤسسة أي بمعدل 600 مؤسسة في السنة، و قد كانت في شكل مؤسسات عائلية صغيرة، و لم يؤخذ بعين الاعتبار دورها الحقيقي في التنمية، لكن منذ سنة 1982 بعد اقتناع كلي من قبل المسؤولين بالحاجة إلى هذا النوع من المؤسسات بدأ الاهتمام بها يتجدد ميدانيا، و تجلى ذلك في التشريعات التي اعتمدها السلطات العمومية في الجزائر بدءا بقانون 11/82 الصادر في 1982/02/21 الذي ينص عن بعث تنظيم جديد للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، من خلال إلى إنشاء ديوان للتوجيه و المتابعة و التنسيق للاستثمارات الخاصة (OSCIP) في سنة 1983، و فتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستثمرين الخواص في سنة 1987، إلى بداية الإصلاحات الاقتصادية و اعتماد اقتصاد السوق التي كانت في سنة 1988⁸.

المرحلة الثالثة : (ابتداء من سنة 1988)

في عام 1988، و لمواجهة الأزمة التي اجتاحت البلاد من خلال انخفاض أسعار المحروقات، و اعتماد نهج الاقتصاد الموجه لحقبة طويلة من الزمن و الذي كان يشجع القطاع العام على حساب القطاع الخاص لم يؤد إلى تحقيق تنمية اقتصادية، فبمجرد ما انخفضت مداخيل الجزائر من العملة الصعبة برزت إلى الأفق مشاكل عدة كان يعاني منها القطاع العام. لذلك عملت السلطات العمومية على القيام بعدة إصلاحات اقتصادية و المرور إلى اقتصاد السوق التي كانت في سنة 1988، ثم إصدار قانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي هذا القانون يفتح الطريق إلى كل أشكال مساهمة رأس المال الأجنبي، و يشجع كل أشكال الشراكة بما في ذلك الاستثمار المباشر.

- دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

• تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2001-2012 :

عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال هذه الفترة تطورا كبيرا في عددها تراوح ما بين 5 و 9,75 % و ذلك ما سيبينه الجدول التالي:

⁸القانون 01/88 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية.

الجدول رقم 1 : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2012

السنوات نوعية الم.ص.م	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
المؤسسات الخاصة	550511	511856	482892	455398	321387	293.946	269.806	245.842	225.449	207.949	189.552	179.893
المؤسسات العامة	557	572	557	591	626	666	739	874	778	778	778	778
الصناعة التقليدية	160764	146881	135623	169080	126887	116.347	106.222	96.072	86.832	79.850	71.523	64.677
المجموع	711832	659309	619072	625069	519526	410.959	376.767	342.788	312.959	288.577	261.853	245.348

Source : Bulletin d'information n°10-12-14-16-18-20 et 22, site Internet : www.pmeart-dz.org.

من خلال جدول رقم 1 المتعلق بتطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2001-2012 يلاحظ للوهلة الأولى تطور لهذه المؤسسات بوتيرة 9% لكل سنة باستثناء سنتي 2008 و 2009 التي تطورت فيها المؤسسات بمعدل 26% و 20% على التوالي.

إن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن له وزن كبير في الاقتصاد الجزائري، بحكم أنه عادة ما يقاس وزن المؤسسات الصغيرة في اقتصاد ما باستعمال مؤشرين⁹ :

الأول : كثافة المؤسسات بالنسبة لكل 100.000 نسمة.

الثاني : عدد المؤسسات المنشأة في السنة لكل 100.000 نسمة.

إذا قمنا بقياس كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة لكل 100.000 نسمة، فيتضح لنا بأنه مع كل هذا التطور الذي عرفته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لهذه الفترة و تعديها سقف 600.000 مؤسسة نهاية سنة 2009، إلا أن هذا النمو يقدر ب¹⁰ 1838 مؤسسة لكل 100.000 نسمة، في حين بلغ هذا المعدل : في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2006 وصل إلى ¹¹ 5344 مؤسسة، في اليابان لسنة 2003 وصل إلى ¹² 3693 مؤسسة، ويرجع ذلك إلى ضعف عدد المؤسسات الصغيرة و

⁹BOUYAKOUB A. (2002) : « Les PME en Algérie : quelles réalités », édition Griot-Cnam, Paris, P09.

¹⁰ المعدل = عدد المؤسسات x 100.000 / عدد السكان = 34.000.000 / 100.000 x 625.069

¹¹ 299.398.000 / 100.000 x 16.000.000 = 5344

¹² 127.000.000 / 100.000 x 4.690.000 = 3693

بالنسبة لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكل دولة فقد تم التطرق إليه في الفصل الثاني (الو.م.أ : ص 56 ; اليابان : ص 63)

عدد السكان نقلا على الموقع : <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/>

المتوسطة في الجزائر حيث نجد أن عددها لم يصل بعد إلى المستويات المطلوبة وذلك رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية لتطوير عدد هذه المؤسسات من أجل تمكينها من لعب دور أكثر فعالية في الاقتصاد وبتالي إن تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم يكن له وزن كبير في الاقتصاد الجزائري.

من جهة أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تصمد طويلا في السوق وذلك لحدة المنافسة التي تتلقاها من طرف المؤسسات الأجنبية من ناحية والمؤسسات التي تمارس نشاطها بطريقة غير رسمية من ناحية أخرى، وهذا ما يجبرها على التنحي من السوق، والدليل على ذلك يكمن في شطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة بعد سنة فقد شهدت سنة 2012 وحدها توقف مزاوله نشاط 8482 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.¹³

• مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

عدد مناصب الشغل الجديدة بين سنة 2001-2012 تعدت مليون منصب جديده هو ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم 2 : حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعيار القانوني 2001-2012 :

الجدول رقم 2 : حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني 2001-2012 :

السنوات	م.ص.م. خاصة و ص. التقليدية	م.ص.م. عامة	مجموع العمالة في م.ص.م (2)	مجموع العمالة الوطنية (1)	(3) = (1)/(2) %
2001	662.299	074.763	737.062	6.228.772	11,83
2002	656.319	074.763	731.082	-	-
2003	714.779	074.764	789.543	6.684.056	10,75
2004	766.678	071.826	838.504	7.798.412	10,55
2005	1.081.573	076.283	1.157.856	9.493.000	12,19
2006	1.191.046	061.661	1.252.707	10.109.645	12,39
2007	1.298.253	057.146	1.355.399	9.968.906	13,59
2008	1.487.423	052.786	1.540.209	10.315.000	14,93
2009	1.705.329	051.635	1.756.964	10.544.000	16,66
2010	1.577.030	048.656	1.625.686	10.812.000	15,03
2011	1.676.111	048.086	1.724.197	10.661.000	16,17
2012	1.800.742	047.375	1.848.117	11.423.000	16,18

Sources Ministère des PME et de l'Artisanat : Bulletin d'information Economique n°12, Site Internet :

www.pmeart-dz

Site Internet : www.pmeart-dz.org, 2012, année 22¹³ Bulletin d'information n°

- ONS, collection statistique n°123, 139 Enquête emploi auprès des ménages 2004 et 2007.
- ONS, données statistiques n°343, 386, 434, 463, 489, 514, 541 et 651: Activités emploi et chômage.
- ONS, l'Algérie en quelques chiffres n°42 année 2012.

إن التزايد الواضح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لاسيما التابعة منها للقطاع الخاص خلال العشرية الأخيرة ساهم في توفير مناصب الشغل المتزايدة سنويا من طرف هذه المؤسسات، و لاسيما في ظل تقليص دور الحكومة الفعال في التوظيف و هذا ما تبينه الإحصائيات السالفة الذكر (أنظر الجدول رقم 2)، فبعدما كانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التسعينات توظف أقل من 100 ألف عامل وصل الرقم إلى ما قارب مليوني منصب و ذلك حسب إحصائيات سنة 2012، و منه يمكن اعتبارها المدخل الأساسي في الوقت الراهن للحد من البطالة في الجزائر.

و لكن مع تزايد هذه المؤسسات و تزايد عدد المناصب التي خلقتها هذه المؤسسات ، إلا أنها لا تزال ضئيلة إذ تمثل أقل من 16% من مجمع العمالة (أنظر الجدول رقم 2)، و هكذا نلاحظ أن نسبة العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر تقل عن مثيلاتها بالدول الأخرى ، و لاسيما المتقدمة منها، و كسبيل المثال هذه النسبة تصل إلى 70% في اليابان¹⁴، 80% في ألمانيا، 70% في اندونيسيا.

مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المبادلات الخارجية :

انصب اهتمام السلطات العمومية في إيجاد بدائل للمحروقات و ذلك في البحث على تشجيع نشاطات و وضع برامج خاصة و موجهة للحث على التصدير خارج المحروقات ، و لهذا ارتأينا في الفقرة أن نستدرج الصادرات خارج المحروقات و مقارنتها بالصادرات و كذا بالواردات الإجمالية للبلاد و مدى تطورها في الفترة الممتدة بين 2001 و 2012.

الجدول رقم 3 : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المبادلات الخارجية 2001-2012

الوحدة : مليون دولار

المجموعات الإنتاجية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات الإجمالية (1)	19.132	18.799	24.308	31.304	46.001	54.613	60.163	78.233	43.689	57053	73489	73981
الواردات الإجمالية	9.940	11.969	12.380	18.868	20.357	21.456	27.631	39.156	39.103	40472	47247	46801

¹⁴كردى أسامة (2002): "أساليب جديدة لتنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، نقلا عن الموقع :

<http://www.planning.gov.sa/PLANNING>

												(2)
2180	2150	1520	1050	1890	1332	1184	907	725	569	734	648	الصادرات خارج المحروقات (3)
2,94	2,92	2,66	2,40	2,41	2,21	2,16	1,97	2,31	2,34	3,90	3,38	النسبة المئوية (15/3)
4,65	4,55	3,75	2,68	4,82	4,82	5,51	4,45	3,84	4,59	6,13	6,51	النسبة المئوية (16/2/3)

المصدر: المديرية العامة للجمارك نقلا على الموقع: <http://www.douane.gov.dz/cnis/stat/stat.asp>

يلاحظ من خلال الجدول رقم 3 أن كل من الصادرات و الواردات الإجمالية في تزايد مستمر و أن الصادرات تفوق الواردات أي أن رصيد الميزان التجاري لهذه السنوات دائما موجب ، لكن الارتفاع في الصادرات لا يكمن في وجود منتجات جديدة تم تصديرها نحو الخارج، بل كان سببه زيادة في حصة الجزائر في صادراتها للمحروقات التي أصبحت في الوقت الحاضر 800 ألف برميل يوميا في حين كانت من قبل لا تزيد عن 600 ألف برميل يوميا، و السبب الرئيسي يكون في ارتفاع أسعار النفط للفترة 2001-2008 أما فيما يخص سنة 2009 فقد عرفت انخفاض ما أثر كذلك على الصادرات الإجمالية كما يبينه الجدول التالي المتمثل في أسعار برميل من النفط.

الجدول رقم 7.3: سعر البرميل من النفط للفترة 2001-2012 : الوحدة : دولار أمريكي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السعر	24,8	25,2	29,03	38,66	54,64	65,85	74,95	99,97	60	79,9	112,9	110

Source : ONS : « L'Algérie en quelques chiffres résultats », n°33, 37 et 39.

- www.algérie-dz.com (pour l'année 2009).
- Mouloud HEDIR Expert-Conseiller au FCE (Forum des chefs d'entreprises) : Note de présentation du projet de la Loi des Finances pour 2013, page 3 (pour les années 2010-2011-201)

¹⁵ نسبة الصادرات خارج المحروقات مقارنة بالصادرات الإجمالية.

¹⁶ نسبة الصادرات خارج المحروقات مقارنة بالواردات الإجمالية.

و أن الزيادة في الواردات تثبت أن الاقتصاد الجزائري مازال في تبعية للعالم الخارجي و أنه بعيدة كل البعد عن الاكتفاء الذاتي، و كذلك هذه الزيادة هذه كان سببها ارتفاع سعر الصرف الأجنبي لهذه الفترة (ما بعد 2001) بعد ما كان منخفضا في سنوات الثمانينات و التسعينات كما يبينه الجدول التالي المتمثل في سعر صرف الدولار مقارنة بالدينار للفترة 1986-2012.

الجدول رقم 8.3: تطور سعر الصرف الدولار مقارنة بالدينار الجزائري 2001-2012 :

السنوات	1986	1990	1994	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السعر	4,71	12,19	24,08	77,26	79,68	77,39	72,06	73,35	72,64	69,37	64,58	70	74,4	72,85	77,55

Source : ONS : « L'Algérie en quelques chiffres résultats », n°33, 37 et 39.

- <http://www.bank-of-algeria.dz/> (pour les années 2009-2010-2011-2012)

من هنا نستنتج أن الصادرات خارج مجال المحروقات مازالت بعيدة كل البعد عن الأهداف المسطرة من طرف السلطات العمومية و يعود ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حجم الصادرات إلى عدة أسباب منها :

- ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا راجع إلى أن المواد الأولية المستعملة في الإنتاج غير مطابقة للمقاييس الدولية، و هذا ما يعكس تقرير البنك العالمي لسنة 2008 حول التنافسية الاقتصادية التي احتلت فيه الجزائر المرتبة 99 من بين 134 اقتصاديا عالميا ولاحظ التقرير الدولي أن الاقتصاد الجزائري يعاني من بطء الإصلاحات المعتمدة وأنه باستثناء المؤشرات الاقتصادية الكلية تظل أغلب المؤشرات سلبية بالنسبة للجزائر، خاصة إذا ما قورنت مع دول الجوار.¹⁷
- ضعف المستوى التكويني للعمال و الذي لا يمكن أن يتماشى مع التجهيزات الحديثة.
- غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية.
- عدم توفر المعلومات على الأسواق الأجنبية لدى المتعاملين الوطنيين.
- الحواجز البيروقراطية تعيق و تكبح كل المبادرات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تصدير منتجاتها.

2. العراقيل التي تواجه تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

على الرغم مما تتوفر عليه هذه المؤسسات من مجموعة من المزايا التي تمكنها من القيام بالدور المنوط بها في الاقتصاد الوطني، فإنها لا تزال تشكل قطاعا هشاً تعصف به جملة من المشاكل و المعوقات و التي من شأنها أن تقلص أو تلغي فرص امتلاكها الميزة التنافسية، و لعل من أهم هذه العراقيل التي تقف في وجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر ما يلي :

➤ عراقيل الاستثمار و إنشاء المؤسسات : تعكس ثلاثية التمويل العقاري و البيروقراطية، مجمل المشاكل التي ينبغي على المستثمرين مواجهتها و تظهر مدى نقص نضج إستراتيجيتنا الهادفة إلى جلب و ترقية الاستثمارات، و تتكون سلسلة الاستثمارات من مجموعة من العناصر المستقلة التي غالبا ما تكون متضادة عند استعمالها.¹⁸

¹⁷ تقرير البنك العالمي حول التنافسية الاقتصادية جريدة الخبر العدد رقم 5563 بتاريخ 09 جوان 2009 .

¹⁸ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: (ماي 2001)، "الطرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000"، ص106.

1. الصعوبات المرتبطة بالعمارة:

تجد المؤسسة الصغيرة صعوبة كبيرة في تدبير المكان الملائم و في إقامة المباني اللازمة و من بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في انجاز و تنمية مشاريعها الاستثمارية هي مسألة العمارة الصناعي فهناك¹⁹ :

- طول مدة منح الأراضي؛
- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات؛
- اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل؛
- لأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة إذ نجد أراضي تابعة للبلدية، أراضي دومين، و أراضي خاصة...؛

2. الصعوبات المرتبطة بالتمويل :

يعتبر التمويل أو الائتمان أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة ، فالمؤسسة تحتاج إلى الاقتراض لتمويل إقامة مبناها و شراء آلاتها و موادها الخام، و لا توجد مؤسسات مالية متخصصة في التعامل مع هؤلاء الأفراد، وحتى إن وجدت هذه المؤسسات فعادة ما تكون محدودة الإمكانيات فضلا عن أنها تضع شروط للاقتراض صعبة بالنسبة للمصنع الصغيرة.²⁰

3. صعوبة الإجراءات الإدارية و التنفيذية :

إن التشريعات في الجزائر والمسيرة لجانب الأعمال غير كافية لتطوير الاقتصاد الوطني، فالإجراءات الإدارية الثقيلة والتفريق في المعاملة بين مؤسسات القطاع الخاص والعام، ما يدفع بالمؤسسات الوطنية إلى الخروج من الإطار القانوني إلى النشاط في السوق الموازي²¹.

- عراقيل على مستوى تمويل جهاز الإنتاج :

إن التمويين بالمدخلات خاصة منها المستوردة ، تطرح مشاكل عويصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي قلما تكون لها دراية بتقنيات الاستيراد، و ينبغي عدم إهمال قدرات هذه المؤسسات المشغلة التي تمثل نحو 94% من المؤسسات يقل عدد عمالها عن 10 و التي كانت في الماضي تمون من طرف المؤسسات العمومية في إطار ممارسة احتكار الدولة، و منذ انفتاح الاقتصاد تغيرت المعطيات تماما و تستورد المؤسسات العمومية أساسا لحسابها، بينما يهتم المستوردون الجدد خاصة منهم الخواص بالسلع الاستهلاكية الجارية.²²

و يمكن حصر العراقيل التي تواجه جهاز الإنتاج فيما يلي :

¹⁹ المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: (جوان 2002)، "مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر" ص 54.

²⁰ محمد محروس إسماعيل: (1997): "اقتصاديات الصناعة و التصنيع"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 220.

²¹ فريدريك جيني قاضي بغرفة التجارة والاقتصاد والمالية بفرنسا نقلا على الموقع <http://news.fiblandi.com/algerie->

²² المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: (ماي 2001)، "الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000"، ص 106.

1. الصعوبات المرتبطة بالتسيير :

يعتبر عامل التسيير مهم جدا في ظل نظام اقتصاد السوق ، و نقصد بذلك النمط الذي يقوم عليه تسيير مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة، حيث لا زال أغلب مسيريهي يفتقدون إلى أبسط النظم العلمية في التسيير، و هو ما يؤثر على الإمكانيات التنافسية و بتالي إمكانية الاستمرار، و هذا رغم توافر العوامل الأخرى و نقصد بذلك المادية، البشرية و المالية.

2. عدم توافر المعلومات و البيانات :

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من نقص شديد في المعلومات و البيانات التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة ، مما يترتب عنه عدم إدراك صاحب المؤسسة لفرض الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط²³.

3. العمالة و ظروف تأمينها :

تفتقر المؤسسات الصغيرة إلى الإطارات الفنية لأسباب متعددة ، منها عدم ملائمة نظم التعليم و التدريب لمتطلبات التنمية في هذا القطاع، و تفضيل العمالة الماهرة العمل في المؤسسات الكبرى حيث الأجور الأعلى و المزايا الأفضل و الفرص الأكبر للترقية.

4. صعوبة التسويق :

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشكلات و صعوبات تسويقية في السوقين المحلي و الخارجي ، و ذلك بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المشروعات الكبيرة و شركات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة²⁴.

5. الصعوبات الجبائية:

يتعلق الأمر بالطريقة المعمول بها في اقتطاع الرسوم و الضرائب على المؤسسات في طورها الاستغلالي العادي ، علما أن الصعوبات الناتجة عن النظام الجبائي المطبق على عملية إعادة استثمار الفوائد منع المؤسسات من إجراء استثمارات ضرورية لتكثيف أدائها الإنتاجية مع النطاق الاقتصادي الجديد.

6. الصعوبات الجمركية :

أما بالنسبة للرسوم الجمركية فإنها تخلق مشاكل و صعوبات نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الجمارك، التي تترجم تشريع لا يسهل نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و بعده عن التطبيقات و الأعراف الدولية التي تتماشى و تكيف القوانين و الآليات الجمركية.

²³ نبيل حواد(2007) : " إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مجد المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، ص102.

²⁴ نبيل حواد(2007) : "إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مجد المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، ص104.

7. صعوبات أخرى :

- إضافة إلى العراقيل المذكورة سابقا و التي تعرقل مسار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هناك بعض الصعوبات الثانوية و تتمثل خصوصا في :
- ارتفاع سعر تكلفة المنتوجات الناتجة عن إعادة تقييم تكاليف الأموال الثابتة و المواد الأولية المستوردة الناجمة عن انخفاض العملة؛
 - كساد الإنتاج الراجع إلى انخفاض القدرة الشرائية و المنافسة الغير نزيهة للإنتاج المستوردة؛
 - عدم توافر الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية و ذلك راجع ل :
- (1) ضعف مستوى التدريب المهني و عدم توافقه مع احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
 - (2) التكوين لا يتلاءم مع متطلبات السوق؛
 - (3) عدم توافر الإطارات المدرية في مؤسسات دعم هذه المشاريع؛
 - (4) عدم مطابقة و ملائمة الإجراءات القانونية و التشريعية مع ما ينتظر هذه المؤسسات؛
 - (5) نمو القطاع الغير رسمي كالسوق الموازية و المداخل الطفيلية؛
 - (6) التمييز بين القطاع العام و القطاع الخاص؛
 - (7) المشاكل الأمنية في بعض المناطق؛
 - (8) غياب الفضاءات الوسيطة (البورصة) : إن البورصة سواء كانت مالية أو تجارية، تشكل إحدى الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها تمثل فضاء إعلاميا و تنشيطيا تشاوريا هاما؛

3. تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لجعلها قادرة على المنافسة محليا و دوليا في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي و الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، و لهذا سعت الجزائر إلى تبني عدة برامج لتأهيل لتقديم دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال تطوير الكفاءات و تبني إستراتيجية للإبداع، كما تعمل على تحسين ظروف عمل هته المؤسسات من خلال إنشاء هياكل للدعم، و نذكر من بين البرامج : برنامج الاندماج لتحسن التنافسية الصناعية و تدعيم هيكلية المؤسسات، برامج ميديا و يندرج هذا البرنامج في إطار التعاون الأورو - متوسطي، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، برنامج GTZ لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هدفه هو تحسن القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتأهيلها و تحسين محيطها، و كل برنامج مقترح من طرف جهة معينة (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الاتحاد الأوربي) بالتنسيق مع السلطات الجزائرية، حيث تعمل هذه البرامج على ترقية المؤسسات الجزائرية في إطار انفتاح السوق الجزائري.

4. الدراسة الميدانية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

في بداية ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية حول نظرة أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى ولاية وهران، و نخص بالذكر المؤسسات المستفيدة أو في طريقها من الاستفادة من أحد برامج التأهيل المسطرة من طرف السلطات العمومية، ذاكرين مميزات أو خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي استفادة أو في طريقها من الاستفادة من برنامج التأهيل، أهمية مشروع التأهيل بالنسبة للمؤسسات، الصعوبات التي واجهتهم، ثم معرفة آثار هذا البرنامج على هذه المؤسسات، لتتوصل في الأخير إلى أهم الإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتواكب هذه الأخيرة التغيرات العالمية (اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي و الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة).

1.4 عينة الاستقصاء : (l'échantillon de l'enquête)

إن الدراسة التي قمنا بها ، خصصت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في ولاية وهران و التي استفادت من برنامج التأهيل المسطر من السلطات العمومية (برنامج الاندماج لتحسن التنافسية الصناعية و تدعيم هيكله المؤسسات ، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، برنامج GTZ لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، برنامج ميديا لدعم المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر).

من خلال قائمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي استفادت من برنامج التأهيل على مستوى ولاية وهران ، و التي تم التحصل عليها من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فهناك 43 مؤسسة منها مؤسسة واحدة مغلقة. و في عملية توزيع الاستبيانات (Questionnaires) فقد حاولنا توزيع أكبر عدد ممكن ، و مع هذا كله فقد تم توزيع 30 استبيان من أصل 40 و ذلك حسب الإمكانيات المتوفرة لنا و كذلك لصعوبة معرفة مكان تواجد هذه المؤسسات.

2.4 الهدف من هذه الاستقصاء :

الهدف المرغوب من هذه الدراسة هو معرفة أهم الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتساهم في التشغيل و التصدير في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

3.4 استبيان الاستقصاء : (le questionnaire de l'enquête)

قمنا بتوزيع الاستبيانات على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي مسهم ، أما عمليات الاسترجاع لهذه الاستثمارات كان صعبا جدا و ذلك لأن معظم هذه المؤسسات لم تقم بمألاً المسح إلا بعد الاتصال بها عدة مرات، و لقد استغرقت استرجاع الاستبيانات حوالي شهر و نصف، و كان يحتوي الاستبيان على 35 سؤال.

4.4 تحليل الاستقصاء (l'analyse de questionnaire) :

الصغيرة و المتوسطة التي استفادت من برنامج التأهيل المسطر من طرف السلطات العمومية، سواء كان برنامج وطني يتمثل

في برنامج وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة أو برنامج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، أو برنامج دولي يتمثل في برنامجي MEDA أو GTZ، و الموجودة على مستوى ولاية وهران قمنا باستخلاص ما يلي :

1. خصائص المؤسسات التي استفادة من مشروع التأهيل :

- عدد كبير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء كانت مؤسسات عمومية أو خاصة تبنت مسار التأهيل على المستوى الوطني، لكن من خلال الدراسة التي قمنا بها على مستوى ولاية وهران لاحظنا أن المؤسسات الخاصة هي الوحيدة التي استفادة من مشروع التأهيل، و أن المؤسسات العمومية في هذه الولاية لم يكن لها نصيب، و هذا ما يبرز إستراتيجية السلطات العمومية في مشروعها لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أي أنها تعتمد على المؤسسات الخاصة بالدرجة الأولى، و أن المؤسسات العمومية تتجه نحو الخصوصية؛
- إن مشروع التأهيل المسطر من السلطات العمومية استفاد منه كل أنواع المؤسسات سواء كانت مؤسسات مصغرة، صغيرة أو متوسطة، لكن حسب معيار رقم الأعمال فكان للمؤسسات الصغيرة الحظ الأوفر ثم المصغرة ثم المتوسطة، و هو ما يبرز كذلك إستراتيجية السلطات العمومية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المصغرة على المؤسسات المتوسطة، و ذلك كون أن المؤسسات الأولى (الصغيرة و المصغرة) هي أكثر مرونة من المؤسسات الأخرى؛
- إن المؤسسات التي استفادة من مشروع التأهيل هي مؤسسات إنتاجية بالدرجة الأولى أكثر منها خدمانية أو توزيعية، و هو كذلك ما يبرز إستراتيجية السلطات العمومية في تشجيع المؤسسات الإنتاجية و ذلك لعدم اللجوء إلى استيراد المنتجات من الخارج و الوصول إلى الاكتفاء الذاتي؛
- إن غالبية المؤسسات التي استفادة من مشروع التأهيل هي عبارة عن مؤسسات ذات مسؤولية محدودة؛

2. أهمية مشروع التأهيل بالنسبة للمؤسسات :

- إن مشروع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مشروع الأول من نوعه و هو مهم حسب ما أجمع عليه أصحاب المؤسسات الذي مسهم الاستقصاء ، و ذلك للوصول إلى المقاييس الدولية و إمكانية تنافس المنتجات الدولية، التي تتميز بالجودة العالية و انخفاض سعر تكلفتها؛
- هناك عدة أسباب دفعت أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بصفة عامة على انتهاج عملية التأهيل، و كانت في مجملها ترجع إلى دوافع التحسين من التسيير أو ما يسمى بالمناجمات و تتمثل هذه الأخيرة في التحكم في التسيير من قبل المؤسسات، الوصول إلى المقاييس الدولية عن طريق ISO ، سعر التكلفة و تأمين ثقة الزبائن... ، و إلى دوافع إستراتيجية تكمن في التنافسية، الفاعلية و الرفاهية للمؤسسات؛

- إن جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي مسها الاستقصاء لم يكن سبب التأهيل هو الرفع من مستوى العمالة بل بالعكس هو التحكم في مصاريف العمال ، أما بالنسبة للتصدير فيمكن القول بأن المؤسسات ليس هدفها التصدير أو اكتساب أسواق أخرى و هو ما يبين بأن ثقافة أصحاب المؤسسات محدودة و لا تتماشى مع التحولات الاقتصادية الراهنة؛

3. صعوبات مشروع التأهيل :

- إن نظرة أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كانت في مجملها تصب في أن برنامج التأهيل المسطر من طرف السلطات العمومية عرف صعوبات في بداية المشروع، و ذلك كون هذا المشروع الأول من نوعه على المستوى الوطني؛

- إن طبيعة الصعوبات التي عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بداية مشروع التأهيل كانت متباينة، فمنهم من أرجعها إلى محدودية الموارد المالية المتوفرة لدى أصحاب المؤسسات و كون هذه المؤسسات أنها مشروعات ناشئة أي في بداية مراحلها و لذا تحتاج إلى موارد مالية معتبرة للتواصل و البقاء في السوق لمنافسة المؤسسات الأخرى خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي؛

- و هناك من أرجع طبيعة صعوبات مشروع التأهيل إلى ضعف التطبيق من طرف المستخدمين، و ذلك كون هذه الأخيرة ليس لها الكفاءة الكافية و أن وتيرة العمل التي تقرضها حسب قولهم أنها قاسية نوعا ما عليهم؛

- في حين أرجع أصحاب مؤسسات أخرى طبيعة صعوبات بداية مشروع التأهيل إلى أن المديرية أعطت أهمية لاكتساب وثيقة الوصول إلى المقاييس الدولية ISO، مما صعب مهمة العمال و أصحاب المؤسسات في الوصول إليها، لأن الحصول على هذه الوثيقة يفرض على المؤسسات تحديات و عمل كبير على جميع المستويات الإنتاجية، التسيري، و كذا التسويقي؛

4. آثار برنامج التأهيل على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

- في البداية نشير إلى أن مشروع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المسطر من طرف السلطات العمومية كان يمثل حسب نظرة أصحاب المؤسسات عامل نجاح بالنسبة للمؤسسة ، و هو ما يبرز أهمية هذا المشروع و أن هذا البرنامج هادف و طموح و قد أتى في مرحلة حرجة و حساسة يمر بها الاقتصاد الوطني؛

- و قد أجمع أصحاب المؤسسات على أن عملية التأهيل جلبت تغيرات مهمة كانت في مجملها قد مست كل من المحيط الداخلي و الخارجي للمؤسسة، و أهم التغيرات التي مست نتيجة عملية التأهيل هو التحكم في الإنتاجية و بطريقة أخص التسويق؛

- و من آثار عملية التأهيل كذلك هو استفادة المستخدمين من تكوين، و قد مس التكوين في مؤسسات كل المستخدمين بدون استثناء، و في مؤسسات أخرى أصحاب المؤسسة فقط، و كان نظرة أصحاب المؤسسات لهذا التكوين تصب في مجملها على أنه استثمار على المدى المتوسط و البعيد، و لقد تم هذا التكوين في الغالب من طرف أشخاص خارجيين من جامعيين و

ممثلين عن الوزارة... ، و قد مس التكوين في مجمله كل وظائف المؤسسة باستثناء بعض المؤسسات أين مس التأهيل جزء من الوظائف كالتأطير، التسويق، الإنتاج، الموارد البشرية، تسيير المخزون... ؛

- إن نظرة أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حول السوق الحرة و الاتحاد الأوربي كانت في مجملها تتجه نحو التخوف من هذه السوق، و هو ما يبرز أن منافسة الشركات الجزائرية بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة للمؤسسات العالمية التابعة للاتحاد الأوربي في السوق الحرة سوف لن تكون سهلة، و ذلك للفتاوت البين بينهما من حيث الجودة و السعر؛

5. الإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

- تأهيل العنصر البشري : و ذلك بالقيام دورات تكوينية و تدريبية لتطوير إمكانياته الفنية و المهارية للاستجابة للاحتياجات؛
- التخطيط الاستراتيجي : ويهدف هذا التخطيط إلى أخذ القرارات من طرف الإدارة بحيث يسمح لها بتحديد و دراسة العوامل الرئيسية الداخلية و الخارجية المؤثرة على المؤسسة، كما يهدف إلى تحسين المردودية التنظيمية و يستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير و تكييف خدماتها و نشاطها طبقا لاحتياجات أسواقها و زبائنها؛
- تدعيم البنية التحتية : ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع الكبرى، كالطريق السريع شرق غرب و اعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق و الموانئ و المطارات و تجديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية؛
- ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :
 - تأهيل الجهاز المصرفي و تفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي؛
 - ترقية كل الهيئات الإدارية ذات الطابع الاقتصادي المتصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لأجل تبسيط الإجراءات الإدارية؛
 - خفض الأعباء و تهيئة المحيط اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من أجل انضمام القطاع الغير رسمي إلى إستراتيجية تطوير القطاع الخاص الوطني.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر تبين لنا أن الرهان على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبح أحد الخيارات الإستراتيجية للاقتصاد الجزائري من أجل تنويع مصادر دخله و عدم الاعتماد علي مصدر وحيد للدخل ومواجهة التحديات التي تنتظره محليا و خارجيا، و ترجمة لهذا التوجه ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر حسب معطيات سنة 2012 إلى 711.832 بعمالة قدرها 1.848.117 عاملا و تصدر ما يقارب 1.050 مليون دولار. رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية و الاعتماد على برامج التأهيل للرفع من قدراتها التنافسية، و ضمان بقاءها خاصة في ظل التحديات الخارجية المتولدة عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي و كذا الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، تبقى الحصيلة ضعيفة جدا فمن 18.363 مؤسسة صغيرة و متوسطة متواجدة على مستوى ولاية محافظة وهران نجد 43 مؤسسة فقط استفادة من برنامج التأهيل أي بنسبة تقدر ب 0,23% و ذلك لعدم استيفائها الشروط الضرورية.

المراجع :

- بوهزة محمد و ا. بن يعقوب الطاهر (2006): "ت مويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر : حالة المشروعات المحلية (سطيف)" منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي جامعة فرحات عباس سطيف.
- قانون الاستثمارات (1966) أمر رقم 66-248.
- القانون 01/88 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية.
- المديرية العامة للجمارك نقلا على الموقع: <http://www.douane.gov.dz/cnis/stat/stat.asp>
- تقرير البنك العالمي حول التنافسية الاقتصادية جريدة الخبر العدد رقم 5563 بتاريخ 09 جوان 2009 .
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (2001) "الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000"،
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي جوان (2002) "مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر".
- محمد محروس إسماعيل: (1997) "اقتصاديات الصناعة و التصنيع"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،.
- فريدريك جيني قاضٍ بغرفة التجارة والاقتصاد والمالية بفرنسا نقلا على الموقع
: <http://news.fibladi.com/algerie->
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: (مايو 2001)، "الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000".
- نبيل جواد(2007) : "إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مجد المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع.
- BENDAOU M. (1995), « la promotion de l'innovation technologique », in « innovation industrielle et marketing », document du ministère de la restructuration industrielle et de la participation, OPU, Alger, Décembre.
- BOUYAKOUB A. (2002) : « Les PME en Algérie : quelles réalités », édition Griot-Cnam, Paris.
- Bulletin d'information n°10, 12, 14 et 16 Site Internet, www.pmeart-dz.org.
- Bulletin d'information n°12, année 2007, www.pmeart-dz.org.
- Bulletin d'information n°14, année 2008, www.pmeart-dz.org.

-
- Bulletin d'information n°16, année 2009, www.pmeart-dz.org
 - DJENNANE H. (2003) : « **La mise à niveau des entreprises algériennes en perspectives de l'adhésion de l'Algérie à l'OMC et à l'UE sur la période 2000–2003 : à la lumière de l'expérience tunisienne** » ; mémoire de magister en science commerciale université d'Oran 2002–2003.
 - HAMEL B. : « **La Petite et Moyenne Industrie en Algérie : Quelques données et réflexions à partir d'un séminaire nationale** », juin 1983, des données recueillies à partir de la communication du ministère de l'intérieur au séminaire sur la PME, club des pins Alger 11–13/04/1983.
 - KOTLER P. et DUBOIB B. « **Marketing Management** », Pearson Education France 12^{ème} édition.